

المستوى : ثالثة ليسانس

التخصص : تاريخ

الاجابة النموذجية لامتحان السداسي الأول في مقياس : جغرافية اقتصادية

الاجوبة

اجابة السؤال الأول : (02 نقطة)

عرّف ماكفرلين (Mackfarline) الجغرافيا الاقتصادية بأنها : العلم الذي يدرس أثر الطبيعة في النشاط الاقتصادي وعلاقاته المكانية .
أما ألكسندر (Alexander) فقد قسمها الى : انتاج – تبادل – استهلاك .

اجابة السؤال الثاني: (05 نقطة)

أ- ينجم عن النمو السكاني الكبير عدة مشاكل :

- التوسع العمراني على حساب الاراضي الزراعية والغابية .
- الضغط على الخدمات العامة (الصحة – التعليم)
- زيادة في الاستهلاك مما يؤدي الى استنزاف الموارد الطبيعية .
- انتشار الفقر وزيادة البطالة والآفات الاجتماعية .
- الهجرة الداخلية وزيادة التمرکز في المدن الكبرى .

ب- العلاقة بين النمو السكاني والاقتصاد :

كلما قل عدد السكان زادت القدرة على الادخار من نسبة الانتاج والاستثمار الصافي بمعنى ان التحول الديموغرافي يحسن الاداء الاقتصادي .

اجابة السؤال الثالث: (04 نقطة)

يؤدي الاستغلال الغير عقلاني للموارد الغابية الى أضرار بيئية كبيرة :

- التلوث البيئي بأنواعه
- الاحتباس الحراري
- تعرض التربة للانجراف والانزلاق
- تهديد مستقبل الاجيال بفقدانهم احتياطي الموارد الطبيعية
- تدمير البيئة الخاصة بالحيوانات

اجابة السؤال الرابع : (03 نقطة)

أوجه الاختلاف بين الرعي التقليدي والرعي التجاري :

- ينتشر الرعي التقليدي في المناطق الحارة والجبال والصحاري، والرعي التجاري ينتشر في المناطق العشبية الطبيعية كالسافانا والاستبس .
- الانتاج في الرعي التقليدي موجه للاستهلاك المحلي (معاشي) ، اما التجاري فهو موجه للتصدير .
- استخدام التقنيات الحديثة والمتطورة في الرعي التجاري، بينما يعتمد الرعي التقليدي على الاساليب والادوات البسيطة المحلية .

السؤال الخامس : (06 نقطة)

تطمح الدول العربية الى تعاون اقتصادي متكامل، إلا أن العديد من الصعوبات حالت دون ذلك .
المطلوب : تحدث بإيجاز حول سبل وعوائق قيام تكتل اقتصادي بالمنطقة .

الاجابة :

- تطمح المنطقة العربية على غرار باقي دول العالم الى انشاء وتطوير تكتل اقتصادي يساهم في تعزيز الروابط الاقتصادية والتجارية لدول المنطقة، غير ان العديد من العوائق حالت دون ذلك منها :
- اضطراب العلاقات السياسية ما تسبب في اعاقا اتفاقيات التجارية والجمركية
 - المشاكل الموروثة اهمها مسالة الحدود
 - تدخل الدول الاجنبية في الشؤون الداخلية تحت بند المستعمرات السابقة
 - عدم الاستقرار الداخلي لدول المنطقة ما تسبب في صراعات طائفية وفتن داخلية، ادت الى اعاقا الاقتصاد و الحركة التجارية .
 - سياسة الحكومات البعيدة عن التجسيد الواقعي للمشاريع المستدامة ما يحقق واقع اقتصادي فعال الامر الذي تسبب في اعاقا التسويق المحلي والدولي .
- ورغم وجود محاولات جادة لتفعيل الشراكة الاقتصادية قد تؤدي الى تكتل اقليمي عربي هام منها السوق العربية المشتركة 1964م، التي اصبحت مقتصرة على اربع دول وهي الاردن، سوريا، مصر.العراق، و افتقادها للتعريف الجمركية ناهيك عن واقعا السياسي اليوم، كذلك الاتحاد المغاربي المتعثر. الا انه يلزم لتحقيق التكامل معالجة العديد من المسائل اهمها :
- التخلص من النعرات السياسية والطائفية بين الدول العربية
 - تحقيق مبدأ السيادة السياسية على القرارات ما يلزم لتحقيق السيادة الاقتصادية على موارد الدول وعدم تدخل الدول الاجنبية .
 - تطوير البنى التحتية التي تسمح بتحقيق تجارة سلسة . - توحيد السياسة المالية والجمركية .
- في الاخير ان الشعوب العربية بلا شك تطمح الى تفعيل هذه المبادرة الاقتصادية ما يحقق الرفاهية والعيش الكريم والاكيد انها تأمل في قيادات سياسية تستجيب لامالها ولما لا خاصة وان الموارد الطبيعية والبشرية متوفرة .